تونسيات

تونسيات
TOUNISSIET

نشرية إلكترونية عدد 19
فيفري - ماي 2020

المشروع : تعزيز المشاركة السياسيّة و المدنيّة للمرأة.

الممّول : الصندوق الوطني للديمقراطيّة.

2020

الفهرس :

تعزيز المشاركة السياسيّة و المدنيّة للمرأة

الممّول: الصندوق الوطني للديمقراطيّة

- 14 **فيفري** 2020 : أمسية ثقافية : مناقشة كتاب "**دفاتر الملح** " للكاتبة **هيفاء زنكنة**.
- 15 و 16 **فيفري** 2020 : دورة تكوينية : أدّلة إدماج النوع الإجتماعي في الحوكمة المحليّة.
- 29 **فيفري** 2020 : ندوة علمية : قراءات في مسار تشكيل الحكومة و أفاقها.
- 8 **مارس** 2020 : تظاهرة ثقافية : المرأة و الفن.
- 30 **أفريل**2020 : مبادرة تضامنيّة لمجابهة فيروس كورونا.
- 16 **ماي** 2020 : مجموعة مركزّة حول المرأة في الاحكام الاستثنائية للتوقي من الكورونا.
- 21 **ماي** 2020 : محاضرة إفتراضية حول العنف المسلّط ضدّ المرأة خلال فترة الحجر الصحّي.

في البدء:

نظراً للوضع الوبائي المستجدّ covid 19 الذّي تعدّى الحدود الجغرافية للصين ليشمل كل أنحاء العالم و ليفرض على تونس و على سائر الدول مجموعة من التراتيب الصارمة لوقف تفشيه والوقاية منه.

قامت **جمعية تونسيات** بمجموعة من الإجراءات الإستثنائية و التيّ ألغت إثرها بعض الأنشطة و الندوات المبرمجة حفاظاً على سلامة الإطار العامل بها و المنخرطين فيها و مختلف الفاعلين و النشطاء. و إمتثلت شأنها شأن أغلب مؤسسات الدولة الخاصة و العموميّة إلى مزاولة العمل عن بعد إلتزاما منها بتطبيق الحجر الصحي و إحترام القانون.

هذا و قد أدرجت أنشطة و برامج جديدة تفاعلا مع مستجدات الوضع الصحي في علاقته بواقع المرأة لتطلق خلال الفترة الممتدّة بين **فيفري و ماي** 2020 مجموعة من الفعاليّات على أمل أن تستكمل روزنامة أنشطتها إثر نهاية الحجر الصّحي و عودة الحياة تدريجيّا.

نرجو من متابعينا الكرام متابعتنا و التفاعل معنا و مدّنا بملاحظاتهم عبر **الموقع الرسمي للجمعية** www.tounissiet.tn و عبر **موقع التواصل الإجتماعي الفايسبوك** ASSOCIATION TOUNISSIET **جمعية تونسيات**, و عبر **البريد الإلكتروني** : tounissiet.ass@gmail.com

قراءة طيبة

تونسيات
TOUNISSIET

مشروع
" تعزيز المشاركة المدنية و السياسية للمرأة "

14 فيفري 2020

مناقشة كتاب
دفاتر الملح : الكاتبة هيفاء زنكنة

العدالة الإنتقالية ملفّ ذاع صيته إثر الإنتقال الديمقراطي الذي شهدته تونس بعد 2011، و إنجاز تونسيّ تفرّدت به التجربة التونسيّة بعد الثورات التي إجتاحت الساحة العربيّة. فقد أُعْتُبِرَ من أهمّ الآليات التي تم إرساؤها و التي أثبتت نجاعتها في كشف إنتهاكات العنف السياسيّ المسلّط ضدّ المرأة، و قد كانت **جمعية تونسيات** سبّاقة في الإهتمام بمسار **العدالة الإنتقالية** إيمانا منها بأهميّة هذه المقاربة في ردّ الإعتبار المادّي و المعنوي للضحايا و في التنديد بالإنتهاكات الجسيمة التي طالت النساء التونسيّات طيلة فترة الإستبداد. و لأنّ من صميم رؤية **تونسيات** النهوض بواقع المرأة و توفير شتّى أشكال الدعم لها و العمل على خلق فضاء معرفي و ترفيهي يرتقي بفكرها و يسمو بروحها، كانت الأمسية الثقافيّة التي ناقشت كتاب **دفاتر الملح للكاتبة هيفاء زنكة** و التي أُنشئت لفائدة سجينات العصر البائد بالشراكة مع **رابطة تونس للثقافة و التعدّد في بلدية باردو**.

زخم اللقاء بمداخلة **الدكتور احميدة النيفر** رئيس رابطة تونس للثقافة و التعدّد الذّي قدّم كلمة حول أهميّة تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني من أجل تعميق التفاعل بينها و التمكّن من الإحاطة بجوانب عديدة و تسليط الضوء على ملفّات مختلفة في علاقتها بالمرأة و كلمة **السيدة منى بحر** الكاتبة العامّة **لجمعية تونسيات** التي عبّرت عن أثر الإعتناء بالجانب الثقافي و أبعاده المعرفيّة و النفسيّة في تجديد نسق الحياة و نفض الغبار عن الروح و الإرتقاء بالفكر فضلا عن دعمه القويّ للعمل المدنيّ الذي يتعزّز بالعمل الفنيّ و الثقافي ..

أما **السيد منير التليلي** رئيس بلدية باردو، فقد ألقى كلمات ترحيبيّة أعرب فيها عن أهميّة الشراكة بين المجتمع المدني و البلديّة من أجل إحياء العمل الفكريّ و الثقافي و عن الأثر الفعال لهذه اللقاءات في إنارة الفكر العام.

أما عن **الكتاب** في حد ذاته، فهو كما تشير تسميته عبارة عن "**دفاتر**" دوّنت فيه نساء **تونسيات** تجربتهنّ المريرة في السجن السياسيّ ، سعت من خلاله **الكاتبة العراقية** إلى لملة جراحات نساء في كلمات و عمدت أن تكتب كل منهنّ قصتّها بنفسها لتخبر هي بنفسها عن نفسها، عن وجعها، عن ألمها و عن عمر أمرّ من الملح و أن لا تكتفي بما يكتب عنها بالنيابة. تضمنّ الكتاب 17 شهادة حيّة لضحايا مباشرات و غير مباشرات من مختلف الأعمار ليسرد جزءا من مسيرة معاناة في زمن الرداءة و الظلم و الإستبداد وليدوّن قصص نضالٍ من أجل البقاء على أمل أن تشرق شمس الحياة المظلمة يوما ما.

15 و16 فيفري 2020

دورة تكوينية حول
أدلة إدماج النوع الإجتماعي في الحوكمة المحلية

" **أدلة إدماج النوع الإجتماعي في الحوكمة المحلية** " كان عنوان الدورة التي نظّمتها **تونسيات** يومي 15 و16 فيفري 2020 بالعاصمة لفائدة ثلّة من النّساء الفاعلات في المجتمع المدنيّ و في تجربة الحكم المحليّ التي شهدتها تونس منذ 2018.

تندرج الدورة في إطار مشروع تعزيز المشاركة المدنيّة و السياسيّة للمرأة لتكون بمثابة همزة وصل بين مشروع إنتهت فعاليّاته و أوتيت ثماره سنة 2019 يُعْرَفُ بالجندرة و الحوكمة المحليّة و مشروع في طور بداياته يهدف إلى تمكين المرأة و تعزيز مشاركتها في الحياة العامّة و في الشأن السياسي.

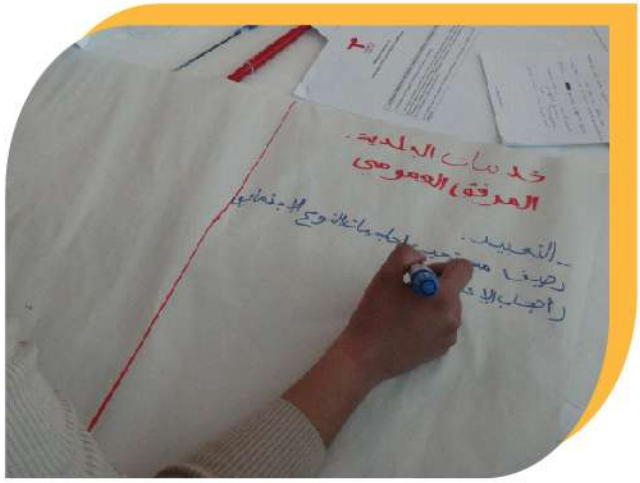

بناءاً على ما سبق، عرضت **السيدة براهم** مخرجات مشروعها و حصالة عمل 21 **شهراً**، تمكنت خلالها الخبيرة من إستخراج حقيبة الأدوات المتكونة من الأدّلة الثلاث :

- **دليل أوّل** خاص بالمستشار البلدي للتعريف بأدوات الإدماج التي نصّت عليها مجلّة الجماعات المحليّة.

- **و دليل ثان** حول المقاربات الدولية لإدماج مقاربة النوع الإجتماعي في الحوكمة المحلية إستعرض مختلف المقاربات الأممية لإدماج النوع الإجتماعي في الحوكمة المحلية و خاصة الأطر المعتمدة من طرف المؤسسات و البرامج الأممية بالإضافة للأطر الإستراتيجية التي تعنى بالشأن المحلّي.

- **و دليل ثالث** سمّي بدليل المواطن و المجتمع المدني حول إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في الحوكمة المحليّة و الذي عرّف بالأطر الإستراتيجية الوطنية و الدولية لإدماج مقاربة النوع الإجتماعي و إستعرض مختلف الأطر الدستورية و القانونية و كذلك بعض المعاهدات الدولية التي ترتبط بمقاربة النوع الإجتماعي في محاولة لإستقراء هذه النصوص في سياق الحوكمة المحلية.

في جانب آخر، تناولت الدورة من خلال الورشات التطبيقية كيفيّة إعداد برامج بلدية و ميزانية مستجيبة للنوع الإجتماعي في محاولة للخروج من الجدل الحاصل حول المفاهيم و النظريات و الخلفيّات حول النوع الإجتماعي إلى مقاربة التأسيس و التنزيل و التفعيل على مستوى البرمجة و التخطيط و الإعداد.

29 فيفري 2020

ندوة علمية :
قراءات في مسار تشكيل الحكومة وأفاقها

ولادة جديدة لحكومة **السيد إلياس الفخفاخ** بعد المخاض العسير الذي شهدته الساحة السياسيّة إثر الإنتخابات التشريعية و الرئاسيّة و سقوط حكومة **السيد الحبيب الجملي** و جدال قانوني واسع بين تشكيل الحكومتين حول إستعمالات و مآلات الفصول 89 و97 و98 من الدستور، كان محلّ إطلاع و إهتمام المواطن التونسيّ و نشطاء الرأي السياسيّ و المجتمع المدني و **تونسيات** بإعتبارها من المكونّات الفاعلة في الشأن العام.

جمعت **حكومة الفخفاخ** كل العائلات السياسية قوميين , إسلاميين, دساترة, حداثيين, ديمقراطيين, ...

تلك هي حكومتنا الجديدة: حكومة الأحزاب و المستقلّين و الألوان المتعدّدة و التوافقات الغير جاهزة و الآفاق المفتوحة:

فهل تنجح حكومة الفخفاخ في أن تكون حكومة المنجز أم ستظل حبيسة التوافقات؟ تساؤلات كان لها صداها في التعاون بين **جمعية تونسيات و الجمعية العربية للعلوم السياسية و القانونية** لتنظيم ندوة علميّة بعنوان **قراءات في مسار تشكيل الحكومة و آفاقها.**

حضر الندوة ثلّة من الخبراء و الأساتذة في مجال القانون و فريق **تونسيات** الإداري و التقني و ناشطي المجتمع المدني و المهتمين بالشأن السياسي، وإفتتحتها **السيدة منية مزيد** بتقديم لمحة عن **جمعية تونسيات** و الجهود التي تبذلها لتحقيق التمكين السياسي للمرأة التي بقيت تمثيليّتها ضعيفة و تكاد تكون مغيّبة في مراكز القرار و في العمل السياسي بشكل خاص.

و أوعزت **السيدة مزيد** هذا الحضور الضعيف لأسباب عديدة منها العزوف عن العمل السياسي في العهد السابق و غياب الظروف المشّجعة للمرأة للخروج و المشاركة في الشأن العام.

كما أشارت إلى أنّ النساء المشاركات في حكومة الجملي و في **حكومة الفخفاخ** هنّ مستقلاّت رغم كثرة الأحزاب التّي لم يقترح أيّ حزب منها إمرأة في الحكومة لتعرّج في ختام كلمتها على ضرورة تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين في تشكيل الحكومات.

تقدّم بعد ذلك الأستاذ المساعد في **القانون العام و العلوم السياسية بكلية الحقوق و العلوم السياسية** بتونس **السيد شاكر الحوكي** لتعريف **الجمعية العربية للعلوم السياسية و القانونية** التّي تأسست سنة 2019 و شرح أهدافها التي تسعى إلى بناء جسور التواصل بين الجامعة و المجتمع المدنى مبيّنا أنّ الجمعية العربيّة قد إشتغلت على عدّة محاور بالشراكة مع **جمعية تونسيات**. أمّا **الأستاذ عبد المنعم العبيدي** مدير المعهد العالي للدراسات القانونية و السيّاسية بالقيروان فتولّى إدارة الجلسة و تسييرها.

بدأت أوّل المناقشات القانونيّة مع الباحث في القانون الدستوري **السيد رابح الخرايفي** الذي قدّم قراءة في **الفصل 89** و عرّج على الجدل الواسع الذي أثاره هذا الفصل حول مفهوم الشخصيّة الأقدر و تأثيراته على مسار تشكيل الحكومة مبيّنا الإشكالات الراهنة فيما يتعلقّ بتأويلاته و لعلّ أبرزها غياب المحكمة الدستوريّة و ضعف التكوين السيّاسي.

إستعرض **أستاذ القانون العام و العلوم السياسية** بجامعة منوبة **السيد عبد العزيز الجزيري** أراء مختلفة حول طبيعة النظام السيّاسي حيث صنّف **السيد حبيب خضر** المقرر العام للدستور التونسي هذا النظام على أنه نظام مختلط.

أما **الأستاذ الصادق بلعيد** فهو يقرّ بنسبة 70%نظام برلماني و 30% نظام رئاسي، و يصنف **الأستاذ شفيق صرصار** النظام على أنه نظام شبه برلماني، و تذهب **الأستاذة أميرة الشاوش** في إتجاه مناقض تماما لتقول بأنه نظام شبه رئاسي، و لعلّ التصنيف الذي عبّر عنه **الأستاذ قيس سعيد** هو عين الصواب حيث قال "**صحن تونسي يحتوي على القليل من كل شي ...**".

عرّج **السيد الجزيري** أيضا على المشاكل المتعلّقة بالحكومة إنطلاقا من النصوص الموجودة بالدستور، و بيّن طبيعة الحكومة المنبثقة وفقا للفصول 109 و 89 و طبيعة تدّخل رئيس الجمهوريّة فيما يتعلّق بتكليف رئيس الحكومة و قدّم ستّ فرضيات تتعلّق بتشكيل الحكومة إثنين منها هي فرضيّات أساسيّة و الأربع الباقية هي فرضيّات أخرى يقع من خلالها قراءة تجميعية لنصوص الدستور و إستقرائها، ثمّ بيّن أنّ **لرئيس الجمهورية** سلطة تقديريّة في عدّة فرضيّات.

و ختم مداخلته بتأكيده على أنّ هذه الحكومة التي وجدت اليوم بعد ولادة عسيرة و رغم الصعوبات التي تعانيها لها حزام سياسي يدعمها.

قدّمت **السيدة حياة بن يادم** مداخلة حماسيّة حول تواجد المرأة في الشأن السياسي و عرضت النسب المحتشمة لتواجدها في الحكومات المتعاقبة حيث كانت نسبة حضورها متفاوتة و إعتبرتها ضعيفة فقد بلغت في حكومة **حمادي الجبالي** 7% و في حكومة **علي العريض** 8% و في حكومة **مهدي جمعة** 10% و حكومة **الحبيب الصيد** 19.9% و حكومة **الحبيب الجملي** 24% و أخيرا حكومة **الفخفاخ** 17%.

و أقرّت بأنّ المرأة مغيّبة و ليست غائبة معلّلة ذلك بالعقليّة الذكورية و الصورة السيّئة للمرأة التي تصدّرت الساحة السياسية بعد الثورة. أنهت **السيدة بن يادم** مداخلتها بالتأكيد على ضرورة تجاوز تغييب المرأة مؤكدّة على ضرورة تنقية الأجواء و تجاوز الصراع بين الرجل و المرأة و عدم الأدلجة من جميع الجهات و أشارت أن التغيير المنشود هو رهين الإرادة و الرغبة في إحداث التغيير فضلا عن وجود الأطر القانونيّة الداعمة لذلك.

تناول الخبير في السيّاسة الدوليّة و رئيس منتدى ابن رشد للدراسات الإستراتيجية **السيد كمال بن يونس** مقوّمات نجاح الحكومة و أشار إلى ضرورة مراعاة الأوضاع الإقليمية و صراع المواقع و المصالح الموجودة حول البلاد التونسية من قبل الساهرين على المجال السياسي إضافة إلى أهميّة الأخذ بعين الإعتبار إلى ما يجب أن يكون عليه التوازن الداخلي بين الرؤساء الثلاثة و إنعكاسات هذا النموذج في الخارج فإمّا أن تنجح هذه الحكومة مع توفّر الدعم و مقومّات البقاء أو أن تتحوّل إلى حكومة تصريف أعمال و هذا إختيار صعب و الظروف لا تسمح بذلك.

أسندت آخر المداخلات **للأستاذ شاكر الحوكي** الذي أبرز الثغرات القانونيّة التي عدّها بدورها من محاسن الدستور :

أمّا **الثغرة الأولى** فتكمن في **الفصل** 89. فالغموض الذي يعتريه أدّى إلى صراع سياسي و تعطيل مسار الحكومة. و تكمن **الثغرة الثانية** في مصطلح الشخصية الأقدر الذي ورد على إطلاقه و يحتمل أكثر من قراءة و كان لرئيس الجمهورية أن أوّلهُ بتلك الطريقة.

الثغرة الثالثة كانت على مستوى الصياغة من حيث تأويل عبارة "**لرئيس الجمهورية**" التي تبيّن من خلالها مدى الخيار الممنوح لرئيس الجمهورية من خلال حلّ البرلمان أو إعتماد حلولٍ أخرى.

إعتبر **السيد الحوكي** أن **الثغرة الرابعة** تتجسد من خلال إستقراء الفصلين 89 و 92 اللذان إعتبرهما مفتقرين للواقعيّة و البعد العلمي في حين تركزّت **الثغرة الخامسة** في ثنايا **الفصل** 46 الذي تناول مشاركة المرأة في الحكومة ثمّ عاد إلى **الفصل** 49 و ميّز ما يسمّى بالإلتزام ببذل نتيجة و الإلتزام ببذل عناية الذي تتعهّد به الدولة.

و تطرّق **الأستاذ الحوكي** في الجزء الثاني من المداخلة إلى مسألة نظريّة بحتة تتعلّق بالنصّ الدستوري و أشار أنّ هناك قراءات ثابتة و قراءات مفتوحة و القراءات المفتوحة حسب تعبيره هي أحد المزايا التي تستعمل كتقنية قانونية و ليست بدعة في مجال القانون. فتقنية غموض النصّ توصف بالغموض الخلاّق أو المرونة التي يحدثها الغموض على وجود النصّ و لها أهمّيتها الكبرى في فتح المجال لتأويله.

ختم الحوكي مداخلته بضرورة التطرّق إلى مسألة التأويل من حيث سلطة التأويل و من حيث قواعد التأويل المعتمدة التّي من خلالها يمكن الوصول إلى نتائج موضوعيّة تتعلّق بقراءة النصوص عامّة.

8 مارس 2020

تظاهرة ثقافية : المرأة و الفن،
المكان : دار الثقافة إبن زيدون العمران،

لأن الفنّ نظر عميق في ما هو سطحي و بسيط لينسكب إبداعاً و جمالاً و لأن الجمال مستودع و مستوطن في المرأة التي جُبلت على أن تسبح في سماء الفنّ و الفكر لتشبع حاجياتها الروحيّة و النفسيّة، كان الفنّ لصيقا بالمرأة، فالمنظور و المنظار واحد، و **جمعية تونسيات**، بإعتبارها جمعيّة نسائية، دأبت على مراعاة هذه الحاجة الفطريّة للنساء و حرصت في أغلب مشاريعها على حط الرحال في محطّات فنيّة ثريّة و لعلّ آخرها التظاهرة الثقافية حول المرأة و الفنّ التي نظّمتها بالشراكة مع **دار الثقافة بن زيدون بالعمران** و جمعيّة '**إستهلك فنّ**' و **مركز الفنون الدرامية و الأنشطة الثقافية حسين بوزيان** و جمعية ' **أكاديمية الحوار الوطني**'. حضر التظاهرة ما يناهز 80 شخصا من شرائح مختلفة، عائلات، نساء، رجال، أطفال، و شخصيات نسوية لامعة من المجال الفنّي على غرار **عزيزة بولبيار** و **حليمة داود** و **منجية طبوبي** و **هناء شعشوع** الاتي قدّمن قصص نجاح كانت مصدر إلهام و محلّ إكبار و إجلال لكلّ من تميل نفسه إلى الفنّ.

وخلال هذه التظاهرة، شاركت **جمعية تونسيات** بمداخلة حول المرأة للمختصّة في علم النفس **السيدة ندى فراوة** تناولت فيها علاقة المرأة بالفنّ من منظور علم النفس و توّلت بعد ذلك **السيدة ليلى الحاج عمر** تقديم **كتاب ملحمة النساء " سوبرنوفا عربية "** لتكشف النقاب عن الجانب الفنّي و الابداعي في النساء و تعرض صورة خالدة للمرأة العربيّة المبدعة من المحيط إلى الخليج، و قدّم الصحفي بجريدة الصباح **السيد صلاح الدين كريمي** قراءة إعلامية لنسب تواجد المرأة التونسية في وسائل الإعلام. كما تخلّلت التظاهرة و صلات فنيّة و عروض راقصة لكل من **كورال جمعية مشموم الفل** و **نادي الرقص بدار الثقافة باب سويقة**.

30 أفريل 2020

مبادرة تضامنيّة لمجابهة فيروس كورونا

يعدّ **القطاع الصحّي** الواجهة الأولى و الأساسيّة للتصدّي **لفيروس كورونا** المستجّد و إيمانا من **جمعية تونسيات** بأهميّة هذا القطاع و معاضدة للعديد من الجهود الوطنيّة الرامية لمقاومة هذا الوباء. نظّمت **جمعية تونسيات** يوم **الخميس 30 أفريل 2020** مبادرة تضامنيّة لفائدة الإطار الطبّي و شبه الطبّي و العاملين بالمندوبيّة الجهوية للديوان الوطني للأسرة و العمران البشري و الوافدات على مركز الصحة الإجابية ببارادو لتأمين مستلزمات وقائية و حمائية لهنّ (كمّامات طبيّة، مواد مطهرّة و معقمّة....).

أشرف على هذه المبادرة كل من نائبة رئيسة الجمعية **السيدة هاجر التليلي** و **السيدة هند البوزيري** نائبة رئيسة جمعية مكلفّة بالمشاريع بحضور **الدكتور عبد الدايم الخليفي** مدير المندوبية الجهوية للديوان الوطني للأسرة و العمران البشري و قامت **السيدتان هاجر التليلي و هند البوزيري** بتوزيع جملة من الكمامات على الوافدات مع تبيين الطريقة المثلى لإستعمالها التي ستكون إجبارية في الأيام القادمة مع رفع الحجر التدريجي.

16 ماي 2020

مجموعة مركزّة حول المرأة في الأحكام الاستثنائية للتوقي من الكورونا.

أزمة صحيّة قلبت العالم رأسا على عقب وجّهت أنظار الساسة إلى تكثيف الجهود للبحث عن حلول و أخذ التدابير الإستثنائية لمجابهة هذا الوباء.

في تونس، لم يكن الوضع أقلّ خطورة، بإمكانيّات محدودة، تجنّدت وزارة الصحّة و إتخذّت مع بقيّة الوزارات جملة من الإجراءات اللّازمة لحماية المواطنين و لكن في خضمّ كل ذلك، لم يكن للمرأة التي كانت من بين العناصر البارزة في العمل على الميدان و خاصة في المجال الصحيّ، نصيب من هذه الإجراءات الإستثنائيّة من حيث التشريعات الرّامية لحمايتها، وخاصة فيما يتعلق بمجلس الأمن القومي أو اللجنة الطبية الوطنية...

و هو ما يجعل تحقيق الموازنة بين دور المرأة في التنفيذ و التصرّف و دورها في إتخاذ القرار و المساهمة في وضع البرامج و النصوص و التدابير العملية محلّ نظر خلال هذه الندوة التي تحمل عنوان "**المرأة في الأحكام الإستثنائية للتوقي من الكورونا**" و التي سعت من خلالها **جمعية تونسيات** تسليط الضوء على هذه المسألة المهمّة من خلال مناقشة واقع المرأة خلال هذه الفترة الإستثنائية. و في هذا الإطار أكدّ **السيد رابح الخرايفي** أنّ هذه الأزمة لم تخلق قوانين بنوعية متميزة لحماية المرأة من العنف في ظل هذه الجائحة، فقانون سنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة لم يحم المرأة و لم يكن المجتمع متهيأ لهذه الأزمة.

و المرسوم الوحيد الذي أثار الأزمة هو المرسوم الذي إتخذه **رئيس الحكومة** عندما وضع خارطة لوضع الحظر، و قد ورد هذا المرسوم في فقرة على أساس معالجة الأزمة، لكن هذه الفقرة مثلّت في حد ذاتها أزمة، بحيث تخلّى عنها رئيس الحكومة و إعتبرها خطأ ماديّاً في النصّ بعد تدخّل المجتمع المدني، في حين أنّه لم يكن خطأ ماديا بقدر ماهو نمط تفكير مجتمعيّ، لتبدو بذلك الحاجة ملحّة لوضع منظومة قوانين خاصة بوضع الأزمات و تداعياتها و التنصيص عليها صلب نص واضح و صريح.

زاوية اخرى نظرت منها **السيدة منها براهم** للموضوع لتتناول مداخلة بعنوان " **المرأة بين التنفيذ وإتخاذ القرارات خلال فترة الحجر الصحي الشامل** " : تعزيز أو تراجع في المكتسبات، و التي بيّنت من خلالها أن تصور السلطات العمومية في إدارة الأزمة لم يكن ملائما للواقع المعيشيّ و لم يصل حتى إلى الحدّ الأدنى، فقوانين مجابهة الكوارث قديمة و تعود إلى سنة 1992، و تمّ التوجه إلى مراكز القرار و ديناميكيات أخرى و هو ما يُعد خطأ من الحكومة في إعتماد المراسيم لإدارة هذه الأزمة، ما أفرز تحرّكا **للجمعيات التونسية** للمطالبة بتطبيق المعايير الدوليّة، فالمرسوم 112 من مجلة الجماعات المحلية لم يطبق لهذه اللحظة، و لم يتم التعاطي مع الأزمة كما يجب على المستوى العام و على مستوى خصوصية المرأة بصفة خاصة (**النساء المهاجرات، النساء ذوات الإعاقة...**) بالتالي لابد من نظرة إستباقيّة لإدارة الأزمة و تحيين الإستراتيجية لحلّها، إضافة إلى إعتماد منهج يراعي النوع الإجتماعي في إحداث القوانين، هذا **السيدة ابراهم** تساؤلا عن إذا ما كانت المرأة قد لعبت الدور المطلوب منها في إدارة الأزمة و في مواقع القرار أم أنها تطبق القوانين لا غير، كما أشارت إلى التحديّات الجديدة التي واجهتها المرأة على مستوى العمل عن بعد، و على مستوى التوازن الأسري خاصة و أن حتى البلدان الأكثر ديمقراطيّة أربكتهم الأزمة، و هو مادعا المجتمع المدنيّ إلى تقديم مبادرات حول إعتماد سياسات نسويّة في 7 **أفريل** 2020، طالبوا فيها رئاسة الحكومة بضرورة توفير الأمن الغذائي، التعليم، المساواة الإقتصادية و الإجتماعية و ضرورة القضاء على العنف ضد المرأة.

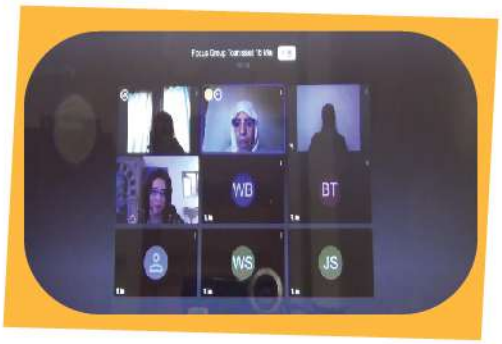

21 ماي 2020

محاضرة إفتراضية
حول العنف المسلّط ضدّ المرأة خلال فترة الحجر الصحّي

ظرفيّة صحيّة حرجة هزّت العالم بشرقه و غربه و شماله و جنوبه كان لها صداها على مجالات و قطاعات عديدة في الحياة و أيضا على فئات مختلفة و لعلّ أهمها النساء حيث تفاقم العنف المسلط ضدّهن خلال فترة الحجر الصحيّ. لم تغفل **جمعية** التي تصدرّت النشاط المدنيّ رافعة راية مناصرة المرأة و الذود عنها و مناهضة العنف ضدّها، عن هذه الظاهرة و تحرّكت من أجل تسليط الضوء عن هذه الممارسات و التنديد بها و البحث عن الحلول و الخروج بتوصيات لمقاومتها فنظّمت، في هذا السياق، محاضرة إفتراضيّة حول العنف المسلّط ضد المرأة خلال فترة الحجر الصّحي تحت **إشراف الدكتورة هالة ونيش بالحاج يحي** الخبيرة في العنف الزوجي و العنف الأسري و مديرة مركز إيواء النساء المعنّفات بن عروس.

أكدّت **السيدة ونيش** أنّ العنف ضدّ المرأة تفاقم بشكل كارثيّ حيث تضاعف عدد مرّات الإتصّال بالنسبة للرقم الأخضر لوزارة الصّحة في تونس 7 مرّات و سجّلت وزارة المرأة 1347 **حالة عنف جسدي** و 1462 **عنف نفسي** و 329 **حالة عنف جنسي** و 763 **عنف إقتصادي** و 15 **حالة عنف مؤسساتي**. و تعزى هذه الأعداد الصادمة، وفق ما قالته **الدكتورة ونيش**، إلى الإتّصال الوثيق بين أفراد العائلة الذي خلق ضغوطات إضافيّة كالخوف من العدوى و الخوف من الآخرو من المجهول و الخشية من قلّة موارد العيش و الحرمان إضافة إلى ضعف الموارد الماديّة و غياب الأنشطة الترفيهية و عدم القدرة على الإستجابة لحاجيات الأطفال، ناهيك عن الشلل التّام للمؤسّسات المعنيّة بالدفاع عن المرأة.

هذا وقد بينت الدكتورة ونيش في آخر مداخلتها الإجراءات التي أسندتها الدولة في هذا الخصوص و هي كالاتي :

* الخط الأخضر لوزارة المرأة و لوزارة الصحّة على مدار الساعة و كامل أيام الأسبوع.

* الخط الأخضر 1809 للإحاطة النفسية.

* إنشاء مراكز للإيواء يتسّع لعشر عائلات مدّة 14 يوم قبل إرسالهم إلى مراكز الإقامة المختلفة (قفصة , القيروان , المهدية تونس , أريانة)

* إجتماع للهيئات التنسيقيّة و متابعة أسبوعية بين وزارة شؤون الأسرة و النهوض بالمرأة و شركائها الحكوميين و غير الحكوميين.

جمعية تونسيات

لنرتقي معا ...

let's rise together

إعداد : رائدة العياري

تصميم : منى ونان

مساهمة : جليلة بوتوتة

إشراف د. أسماء الطبيب

نفذت هذه المشاريع بدعم من :

مشروع تعزيز المشاركة المدنية و السياسية للمرأة

للإ تصال بنا :

جمعية تونسيات العنوان : 55 إقامة قولدن سنتر - الحبيب بورقيبة باردو شقة 5 و 6 الطابق الثاني

Adresse : 55 résidence golden - center - Habib bourguiba bardo 2 éme étage. Bur.5 et 6

الجوال : 672 536 58 (216+)

موقع الواب : www.tounissiet.tn - البريد الإلكتروني : tounissiet.ass@gmail.com